إثـر الفقـر في السلوك الاجرامي

م.م مصطفى حبيب عبيد العمّاري
كلية الإدارة والاقتصاد– جامعة بابل
am3379667@gmail.com

الباحث: المعتز ستار نوري العبودي
ديوان الرقابة المالية الاتحادية – بابل
almoatz867@gmail.com

الملخص:

يواجه الانسان خلال مسيرته التاريخية الطويلة خصوماً كُثُر مختلفي القوة، ومتباييني الضرر، ولكن اشدهم عبئاً عليه كان الفقر والجهل والتخلّف، فالفقر ما يزال يمثل احد اشد جروح الإنسان إثارةً للألم وخدشاً للكرامة الإنسانية، وتفسر بعض الدراسات الاجتماعية والاقتصادية والقانونية بعض صور الجريمة على إنها رد فعل للضيق الذي أصاب فئة الفقراء، ويتجسد هذا من خلال ملاحظة العلاقة الطردية بين زيادة معدلات الفقر وبين اقتراف السلوك الاجرامي واحداث الجريمة، وحيث إنّ الفقر والحاجة سبباً في كثير من جرائم الأموال والأشخاص والعِرض والتسول والانحراف ايضاَ، حيث يفتقر الجاني لإشباع حاجاته من المأكل والملبس والمسكن، وتحول ظروفه من إشباعها بطريقة مشروعة، فيلجأ في سبيل ذلك إلى الوسائل غير المشروعة، فيرتكب جرائم الاعتداء على الأموال.

الكلمات المفتاحية: الفقر، السلوك الاجرامي، الجريمة، استراتيجية تخفيض الفقر.

Abstract:

During his long historical journey, man faces many opponents of varying strength and harm, but the most burdensome of them were poverty, ignorance and backwardness. Poverty still represents one of the most painful wounds of man and a scratch to human dignity. Some social, economic and legal studies explain some forms of crime as a reaction to the distress that has afflicted the poor. This is embodied by observing the direct relationship between the increase in poverty rates and the commission of criminal behavior and the occurrence of crime. Since poverty and need are the cause of many crimes of money, people, honor, begging and deviance as well, as the perpetrator lacks the ability to satisfy his needs for food, clothing and housing, and his circumstances prevent him from satisfying them in a legitimate way, he resorts to illegal means to do so, committing crimes of assault on money.

Keywords: poverty, criminal behavior, crime, poverty reduction strategy.

المقدمة

تعد مشكلة الفقر واحدة من أبرز التحديات الاجتماعية والاقتصادية ومن الظواهر المعقدة والمتشابكة التي تواجه العديد من بلدان العالم لما لها من انعكاسات مريرة على حياة الناس الاجتماعية والتعليمية والصحية، إذ يمكن أن يؤدي الفقر إلى مجموعة من المشكلات المختلفة ابرزها اقتراف الجريمة، والتي تؤثر بشكل سلبي على امن واستقرار المجتمعات، إذ يعكس الفقر عدم توفر الموارد الأساسية مثل التعليم، الرعاية الصحية، والفرص الاقتصادية، مما يزيد من احتمالية انحراف الأفراد نحو السلوكيات الإجرامية كوسيلة لإشباع احتياجاتهم، وفي العديد من الدراسات تم ربط الفقر بشكل مباشر بزيادة معدلات الجريمة، حيث يجد الأفراد في بيئات فقيرة أنفسهم في مواجهة العديد من الضغوط النفسية والاجتماعية التي قد تدفعهم إلى اقتراف السلوك الاجرامي.

وفي العراق، فإن الوضع الاقتصادي والاجتماعي يعكس تأثيرات سلبية نتيجة تفشي الفقر في مناطق مختلفة، خاصة في ظل الأزمات السياسية والاقتصادية التي مر بها البلد على مر السنوات، فقد تزايدت معدلات الفقر بشكل ملحوظ في العراق في السنوات الأخيرة وتجاوزت نسبتها الـ(٢٠%) في عام ٢٠٢٤، مما أدى إلى زيادة التوترات الاجتماعية وارتفاع معدلات الجريمة، إذ يشعر العديد من الأفراد في المجتمعات الفقيرة بالعجز عن تحسين أوضاعهم الاقتصادية، وهو ما يؤدي إلى لجوئهم إلى سلوكيات إجرامية، مثل السرقة والاتجار بالمخدرات والانتحار، كوسيلة للهروب من الواقع القاسي.

وتتجلى آثار الفقر في العراق في تفشي الجريمة بين الفئات العمرية الشابة، مما يستدعي ضرورة التركيز على كيفية معالجة هذه المشكلة عبر توفير الفرص الاقتصادية والتعليمية، مما يساهم في الحد من تأثيرات الفقر على السلوك الإجرامي.

اولا: اهمية البحث: تكمن أهمية البحث في دراسة ظاهرة الفقر في العراق بوصفها ظاهرة خطيرة تمس حياة المجتمع الصحية، والتعليمية، والثقافية، فضلاً عن تشخيص مظاهرها ومسبباتها ومدى علاقتها مع الجريمة والسلوك الاجرامي مع التعرض الى استراتيجيات الدولة العراقية في التخفيف من حدة الفقر ومعالجته كسبب خطير يدفع الافراد نحو اقتراف السلوكيات الاجرامية التي تهدد امن واستقرار وسلامة الافراد والدولة معا.

ثانيا: اهداف البحث: يهدف البحث الى:

١. تسليط الضوء على مفهوم الفقر من حيث أثره في السلوك الاجرامي.

٢. بيان وتوضيح مفهوم السلوك الاجرامي الذي يعد الفقر سببا نحو التوجه اليه وارتكابه.

٣. بيان وتوضيح مظاهر الفقر ثم الوقوف على اسباب الفقر.

٤. الوقوف على مدى الصلة والعلاقة والتأثير بين الفقر وبين السلوك الاجرامي.

٥. الوقوف على إجراءات وخطط واستراتيجيات الدولة العراقية في تخفيض الفقر.

ثالثا: مشكلة البحث: وتتجسد مشكلة البحث بفشل السياسات السابقة قبل عام ٢٠٠٣ في حل مشكلة الفقر في العراق وهو السبب الذي جعل الفقر كأحد الاسباب والعوامل الاقتصادية التي تدفع الافراد في المجتمع العراقي نحو اقتراف الجريمة لان دولة العراق توجهت نحو عسكرة الاقتصاد والحروب التي أدت إلى خسارة كبرى في الدخل القومي العراقي وأثقلته بالديون وقوضت من فرص الاستثمار ومشاريع التنمية مما قلل من فرص العمل للقوى العاملة العراقية مصحوبة بانخفاض دخولهم الحقيقية الى دون مستوى الكفاف مما انعكس على معاناتهم شغف العيش والبؤس والشقاء ليس له مثيل على مر التاريخ فما هو الفقر وما مظاهره واسبابه؟ وما علاقته وتأثيره بالسلوك الاجرامي؟ وما واستراتيجيات الدولة العراقية في تخفيض الفقر ومعالجته؟

رابعا: منهج البحث: اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف وتحليل مفردة الفقر والسلوك الاجرامي من اجل التعرف على مدى التأثير والصلة والعلاقة بين الفقر وبين الجريمة وصولا الى الإجراءات والخطط والاستراتيجيات المتبعة من قبل الدولة العراقية في معالجة وتخفيض الفقر.

خامسا: هيكلية البحث: تضمن بحثنا مقدمة وثلاث مطالب ثم خاتمة بنتائج وتوصيات وهي على النحو التالي: –

المطلب الأول التعريف بماهية الفقر والسلوك الاجرامي وقد قسم لفرعين تناول الفرع الأول مفهوم الفقر من وجهة النظر الاقتصادية ومن وجهة النظر المشرع العراقي ايضاً، فيما تناول الفرع الثاني مفهوم السلوك الاجرامي من وجهة نظر المشرع العراقي.

اما المطلب الثاني فتضمن تأثير الفقر على السلوك الاجرامي لإفراد المجتمع وقسم الى فرعين ايضاً، اذ تناول الفرع الأول مدى تأثير ظواهر الفقر (نقص التعليم، سوء الخدمات، نقص الرعاية الصحية، الخ) على السلوك الاجرامي للفرد، اما الفرع الثاني فتناول الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والديموغرافية للفقر.

فيما تناول المطلب الثالث العلاقة بين الفقر السلوك الاجرامي وقد قسم لفرعين ايضاً، تناول الفرع الأول مدى تأثير الفقر على السلوك الاجرامي، اما الفرع الثاني فتناول الاستراتيجية الوطنية لمعالجة الفقر في العراق.

المطلب الأول: ماهية الفقر والسلوك الاجرامي

ان الجاني عندما يقترف جريمته فانه لا يقترفها من دون اسباب وعوامل بل هناك عوامل داخلية وخارجية دفعته نحو ارتكاب هذه الجريمة وهذه الاسباب والعوامل مختلفة ومتنوعة ومن هذه الاسباب العوامل الاقتصادية التي من ضمنها عامل او سبب الفقر[١].

الفرع الاول: مفهوم الفقر

يعد الفقر أحد الاسباب الاقتصادية التي تدفع الافراد نحو ارتكاب الجريمة او السلوك الجرمي خصوصا الافراد من ذوي الفئة الاقتصادية الضعيفة والمنخفضة التي تحتل أسفل سلم الترتيب الاجتماعي فعندما يعجز هؤلاء الافراد من تحقيق وتلبية الحد الادنى من متطلبات العيش والحياة بسبب دخلهم الضعيف سيتوجهون نحو السلوك الاجرامي حتما [٢].

لم يضع المشرع العراقي تعريفا لمصطلح او مفردة الفقر اذ جاءت القوانين والتشريعات العراقية خالية من ايراد التعريف لهذه المفردة وذلك لان مصطلح الفقر يختلف تبعا لتداخل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تشكل ذلك التعريف، اذ ان المشرع العراقي عرف خط الفقر في قانون الحماية الاجتماعية العراقي رقم (١١) لسنة ٢٠١٤ بانه (مقدار دخل الفرد او الاسرة الذي تحدده وزارة التخطيط)[٣]، كما يُعرَّف الفقر بانه " الافتقار إلى القدر اللازم من الموارد المتعددة، الامر الذي يقود إلى الحرمان المادي و عدم القدرة على تحقيق مستوى معيشي لائق يُمثِّل الحد الأدنى المعقول والمقبول في مجتمع ما من المجتمعات في مدة زمنية معينة)[٤].

والفقر نوعان هما الفقر المطلق ويعرف بأنه" الحالة التي لا يستطيع فيها الانسان التصرف بدخله والوصول الى اشباع احتياجاته الأساسية المتمثلة بالغذاء، والمسكن، والملبس، والتعليم والصحة، والنقل. والفقر المدقع ويعرف بأنه " الحالة التي لا يستطيع فيها الإنسان التصرف بدخله لغرض الوصول إلى إشباع حاجاته الغذائية المتمثلة بعدد معين من السعرات الحرارية التي تمكنه من مواصلة حياته عند حدود معينة. [٥]

وتأسيسا على ما تقدم اعلاه يمكن ان نعرف الفقر بانه (الحالة التي لا يستطيع الفرد فيها توفير متطلبات الحياة المعيشية لديه من المأكل والملبس والمشرب والاحتياجات الاخرى له لانخفاض الحد الادنى المقبول والمعقول من دخله المادي).

الفرع الثاني مفهوم السلوك الاجرامي

يعد السلوك الاجرامي الذي يقترفه الجاني في جريمته العنصر الاساسي والمهم في كيان ركن الجريمة المادي لان الركن المادي لأي جريمة من الجرائم يقوم على السلوك الاجرامي والنتيجة الجرمية والعلاقة السببية بين ذلك السلوك وتلك النتيجة اذ يعد السلوك الاجرامي في اي جريمة من الجرائم التي يقترفها الجناة من اهم العوامل التي تقوم عليه تلك الجريمة ومن دونه لا يمكن ان تقوم وتتحقق اي جريمة من الجرائم ولا يعاقب المجرم ولا تتحقق المسؤولية الجزائية او العقابية ايضا لان هذا السلوك ينطوي على الافعال الجرمية ذات الصفة والطبيعة المادية بكيانها الخارجي الملموس المعاقب عليه قانونا بموجب النصوص القانونية العقابية فالركن المادي يتمثل بكل ما يدخل ضمن كيان الجريمة المقترفة وله طبيعة مادية خارجية ملموسة يمكن ان تدركه الحواس وهو ضروري لقيام وتحقق الجريمة[٦].

ومن خلال الرجوع الى النصوص القانونية الواردة في قانون العقوبات العراقي تبين لنا ان المشرع العراقي لم يعرف السلوك الاجرامي لكنه عرف الركن المادي للجريمة بصورة واضحة وصريحة في المادة (٢٨) من القانون اعلاه التي عرفته بانه "سلوك اجرامي بارتكاب او اقتراف فعل جرمه القانون او الامتناع عن القيام بفعل يأمر به القانون "[٧].

وعلى صعيد الفقه فقد تعددت التعريفات الفقهية للسلوك الاجرامي فمنهم من عرفه بانه (الوقائع الاجرامية او الانشطة الجرمية المادية الايجابية او السلبية الخارجية التي نص على تجريمها القانون ومعاقبة مقترفها وفاعلها)[٨]، ومنهم من عرفه بأنه " النشاط الاجرامي باقتراف او بارتكاب فعل جرمه القانون ويعاقب مرتكبه او الامتناع عن القيام بفعل يأمر به القانون او الاتفاق)[٩]، وعرف كذلك بأنه " النشاط الجرمي المادي الخارجي الملموس الذي تدركه الحواس والذي تبرز من خلاله وعن طريقه ماديات الجريمة المرتكبة التي تظهر الى العالم الخارجي بنشاط خارجي ملموس "[١٠].

وتأسيسا على ما تقدم اعلاه فان السلوك الاجرامي هو كل ما يدخل في كيان الجريمة المرتكبة ويشكل جوهر الجريمة وله طبيعة مادية ملموسة تدركه الحواس ويظهر الى العالم او الحيز الخارجي ولا يعرف القانون الجرائم من دونه لكونه يمس الحقوق والمصالح المحمية قانونا مما يترتب على ذلك لا يمكن عد الاشياء التي تدور في العقل من الاذهان وكذلك الافكار والرغبات والتطلعات ايضا من قبيل ركن الجريمة المادي لطالما لم تظهر الى الوجود الخارجي ولم تأخذ المظهر الملموس وذلك لانعدام الركن المادي فيها.

فالسلوك الاجرامي هو النشاط او الفعل الذي يدخل ضمن نطاق و كيان ركن الجريمة المادي الذي يقترفه الجاني والذي لا تقوم الجريمة من دونه ولا تتحقق المسؤولية الجنائية ولا توقع ولا تفرض العقوبة من دون وجوده لان القانون يعاقب على الافعال الجرمية والسلوكيات الجرمية التي يرتكبها الجاني والتي تظهر الى الحيز والمجال الخارجي بالمظهر الملموس الذي تدركه الحواس اما مجرد الافكار والتطلعات والرغبات التي تكون عالقة وتدور في العقل والاذهان فلا عقاب عليها لأنها ليست لها صفة او طبيعة مادية ولا يمكن ان تدركها الحواس لعدم ظهورها الى الحيز والعالم الخارجي وهذا السلوك الاجرامي المادي الخارجي قد يكون سلوكا ونشاطا جرميا ايجابيا ويتحقق عندما يقترف ويرتكب الجاني نشاط جرمي يعاقب عليه القانون، وقد يكون كذلك سلوك ونشاط سلبي ايضا يتحقق اما بالترك او عن طريق الامتناع من قبل الجاني او المجرم ويتحقق عندما يمتنع الجاني عن القيام بالفعل او العمل الذي يأمر به القانون ويعاقب على تركه[١١].

ومما تقدم اعلاه يمكن ان نعرف السلوك الاجرامي بانه (كل فعل او نشاط مادي خارجي جرمي ايجابي او سلبي من شانه تحقيق النتيجة الجرمية القانونية او المادية الضارة والذي ينص القانون على تجريمه ويفرض العقاب على مرتكبه بموجب القانون لكونه يمثل كيان الجريمة وجوهرها).

المطلب الثاني: إثر الفقر في السلوك الاجرامي

إنّ انغلاق الابواب والأفق أمام الافراد في البيئة الفقيرة وحالة الإحباط من الوضع السائد لديهم والبطالة وغياب المساواة الاجتماعية والجهل تدفعهم دفعاً إلى السّقوط في القاع الإجراميّ فلا يعود من الأهميّة لديهم مراعاة القيم المجتمعيّة والضوابط الأخلاقيّة وأيضاً إعارة الاهتمام للعقوبات الجزائية التي قد تنالهم حال إقدامهم على ارتكاب جرائمهم، بمعنى أنّهم يدخلون ساحة الجريمة من بابها الواسع وهم في وضعٍ نفسيٍّ يقبل الجريمة ويجد المتعة فيها وهو الامر الذي يدفعهم الى اقتراف أخطر السّلوكيّات.

الفرع الاول: مظاهر الفقر كأثر للسلوك الاجرامي

ان الجريمة او السلوك الاجرامي هو نتاج اسباب وعوامل مختلفة من حيث التأثير في دفع الجاني نحو اقترافها ومن هذه الاسباب العوامل الاقتصادية التي من ضمنها الفقر لان سبب او عامل الفقر يتضمّن التّهديدات للأخلاق والقيم والتّقاليد والأمان الاجتماعيّ، حيث في هذه البيئة يرى المجرم نفسه في ظل انعدام أبسط مقوّمات الحياة، فلا خدمات ولا نظام تعليمي، ولا رعاية صحيّة ولا ضوابط اجتماعيّة ولا رقابة حتّى فيلجأ الى اقتراف السلوك الاجرامي[١٢].

وإنّ أبرز مظاهر الفقر من حيث أثره للسلوك الاجرامي تتجسد وتتمثل بما يلي: –

١. **نقص التعليم:** يُعد أحد أهم الأسباب التي تؤدّي إلى وقوع الفقر في غالبية دول العالم، ومن أبرز مظاهره تخلّف وتباين جودة التعليم بين المناطق الحضرية والريفية، وبين الأحياء الغنيّة والفقيرة، إذ يذهب الأطفال في الريف إلى مدارس صغيرة غير متطورة تفتقر الى موارد تعليميّة ملائمة، أما في المناطق الحضرية فإنّ المدارس تتمتع بموارد تعليمية جيدة، وخبرات تعليميّة ذا جودة عالية تسمح لطلّابها بالتطوّر، لذا فإنّ الأطفال الفقراء يعانون من الكثير من الصعوبات في تلقّي التعليم الذي سيدعمُهم ويمدهم بالمهارات في المستقبل.

٢. **سوء الخدمات الصحيّة:** تختلف جودة الخدمات الصحية المقدّمة من بلد إلى اخر، فتعاني البلدان الفقيرة من عدم توفّر الرعاية الصحيّة الكافية، فيمّا يتم توفير خدمات صحيّة كبيرة للأغنياء، برغم أنّهم قد لا يكونوا بحاجة لها كالفقراء.

٣. **انتشار الأمراض:** تنتشر الأمراض والآفات بسرعة كبيرة في المناطق التي تفتقد للتوعية الصحيّة الكافية، ومع انتشار هذه الأمراض يُصبح من الصعب على العائلات أن تتبع أساليب الوقاية الصحية المناسبة، الامر الذي يؤدي إلى زيادة عدد المرضى وارتفاع حالات الوفاة.

٤. **الكسل وغياب الإنتاجيّة:** تعتمد البلدان الفقيرة على الدول المزدهرة والمُتقدّمة في دعمها وتقديم الخدمات اللازمة لها دون إن تسهم في مبادلتها بالعمل والإنتاج الذاتي، ممّا يؤدي إلى الكسل الجماعي. ليصبح أفراد هذه المجتمعات عالةً على الدولة، وعلى بعضهم البعض.

٥. **الجهل واللامُبالاة:** تُعد اللامبالاة من مسببات الفقر الاساسية، حيث ينشأ بين سكان المُجتمعات الفقيرة جهل مصاحب بنقص في السعي لإحداث فارق ملموس، أو اكتساب معارف جديدة [١٣].

٦. **القلق والخوف والافتقار إلى الأمن وراحة البال:** تتنوع أشكال ودرجات الأمن والافتقار إلى الأمن تبعا لاختلاف المنطقة ونوع الجنس، فغالباً ما تكون النساء عرضة للتعرض الى حالات العنف والقسوة في البيت وعند الترمل، وفي أماكن العمل، أما الرجال فيكونوا عرضة للاعتقال من قبل الشرطة. وترجع أصول وطبيعة الافتقار إلى الأمن بأنواعه من التهديد، والصدمة، والضغوط إلى الآتي:

أ – الافتقار إلى الأمن في بيئة العمل وسبل الرزق المتمثلة في عائدات غير مؤكدة في الزراعة في الريف وعدم القدرة على المساواة مع مناطق الحضر.

ب – الكوارث الطبيعية والكوارث التي يصنعها البشر.

ج – الجريمة والعنف، النزاع المدني والحرب، والاضطهاد من جانب قوى الامن الداخلي والافتقار إلى مقومات العدالة.

د– صدمات وضغوط السياسة التحكمية والتي تتمثل في الصدامات الناجمة عن الديون وتعديل سعر الصرف وإغلاق المصانع وتحرير الأسواق والخصخصة [١٤].

هـ – انعدام الحياة الاجتماعية نتيجة الاقصاء الاجتماعي وترمل النساء وانعدام الحماية الاجتماعية لكبار السن وغير ذلك من تردي الصحة وحدوث المرض والموت، وإن كان بعض هذه العوامل يصيب الأغنياء ولكن خطرها على الفقراء أكثر بؤساً.

٧. **نقص القدرات:** تتمثل في جوانب الافتقار إلى التعليم أو التأهيل أو التدريب والمهارات أو عدم القدرة الى الوصول لمعلومات عن الحكومة أو السوق أو الأنشطة المدنية، والافتقار إلى الاتصالات والاقصاء الاجتماعي، كما أن تكاليف الوصول تمنعهم من إرسال أبنائهم الى المدارس، والافتقار إلى المهارات العلمية والعملية التي تساعدهم على كسب الرزق، ويؤدى افتقارهم للقدرة على توفير الحاجات الضرورية لأسرهم إلى ضعف الثقة وتقدير الذات[١٥].

٨. **المعاناة:** تواجه الأسر فقيرة الحال يوميا خيار بين التعليم أو الطعام أو معانة الخيار بين المرض أو التضور جوعا أو معانة الخيار بين إهمال الأطفال أو الموت جوعا سيما في الأسر التي تعيلها النساء، فالفقراء يعملون في أنشطة هامشية، أو متعطلون بالأساس، أو ذوي أجور منخفضة لا تكفي لسد احتياجاتهم لذلك فهم يستهلكون أقل سعرات من الطعام ولكن تكلفة طعامهم أعلى نسبيا نتيجة ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك عندهم.

٩. **تردي أوضاع المسكن** وعدم القدرة على توفير الخدمات الصحية والتعليمية للأسرة. وعموماً ينتشر الشعور بعدم الرضا بين أفراد الأسر الفقيرة ويترافق ذلك مع الشعور بالعجز عن تحسين الأوضاع في المدى القريب لدى غالبية الحالات بالنسبة لهذه الاسر [١٦].

١٠. **تردي الوضع الصحي:** يرتبط الوضع الصحي لأفراد الأسرة ارتباطا وثيقا بمشكلة الفقر، من حيث قدرة الأسرة على توفير الغذاء الصحي الملائم أو توفير عناصر معينة من الغذاء للأطفال أو المرضى وكبار السن، وترتبط الصحة بالمسكن المناسب، والتهوية الجيدة، والبيئة النظيفة، وهي مقومات تفتقد لها

منازل الأسر الفقيرة وترتبط أيضا بالوعي الصحي وسبل الوقاية من الأمراض وطرق علاجها، وأخيرا ترتبط بمدى توفر الرعاية الصحية بصورها المختلفة الوقائية والعلاجية.

١١. **تردي الوضع التعليمي:** إن العلاقة بين التعليم والفقر علاقة جدلية وشائكة، إذ لوحظ في أماكن مختلفة من بلدان العالم وجود علاقة عكسية بين مستوى التحصيل العلمي والفقر، وقد أظهرت الدراسات أن وضع التعليم متدني جدا عند الأسر الاكثر فقراً، وقد وظهر الارتباط الوثيق بينه وبين الحالة المادية للأسرة برغم من توفر فرص التعليم الإلزامي المجانية وذلك بسبب اضطرار بعض الأطفال للعمل من أجل المساعدة في توفير الاحتياجات الأساسية للأسرة[١٧].

١٢. **عمالة الأطفال:** تشير الدراسات إلى أن نسبة مشاركة الأطفال ذوي الاعمار (١٢-١٦) سنة في القوى العاملة بلغت نحو (٣٨,٦ %) ويرتبط المستوى التعليمي للأسرة والفقر معاً بعدّة أمور مهمة تتعلق بتعليم الأطفال، وظاهرة التسرب من المدارس، وعمالة الأطفال. فقد اثبتت الدراسات عدم رغبة الكثير من الأسر الفقيرة في أن يتم اطفالهم دراسته بذريعة أنه غير متفوق في المدرسة أو لوجود إعاقات عقلية، فيمّا ما كانت الحاجة الاقتصادية هي السبب الحقيقي وراء عمالة الأطفال.

١٣. **العزلة الاجتماعية:** تعاني الأسر الفقيرة من العزلة الاجتماعية عن المجتمع المحلي. هذه العزلة تتمثل في علاقات محدودة مع الجيران والأقارب وقد فسر بعض الفقراء هذا الشعور بعدم القدرة على المجاملة وزيارة الأقارب والأصدقاء وتقديم هدية مناسبة، أو عدم القدرة على تقديم واجب الضيافة عندما يزورهم أحد [١٨].

١٤. **اليأس والإحباط:** لاحظ الباحثون مظاهر متعددة لليأس والإحباط أثناء إجراء المقابلات مع الفقراء تمثلت في البكاء المرير والحزن الشديد في نبرة الصوت وضرب الكفين وغيرها. واضطر الباحثون في كثير من الحالات لإيقاف التسجيل لفترة لعدم قدرة الشخص على الاستمرار في الحديث. ومن مظاهر اليأس والإحباط التفكير في الهجرة من قبل الفقراء[١٩].

الفرع الثاني: اسباب الفقر كأثر للسلوك الاجرامي

يعزي الفقر إلى مزيج لعديد من الاسباب الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية والثقافية والسياسية والبيئية التي تضافر وتؤدي إلى نقص قدرة الفرد وسوف يتم عرض أهم هذه الاسباب التي تؤدي الى الفقر كاثر للسلوك الاجرامي او الجريمة وعلى نحو الترتيب التالي:

اولا: الاسباب الاقتصادية: من أكثر الاسباب الاقتصادية التي تؤدي الى حصول الفقر هي[٢٠]:

١. البطالة: تؤدي إلى نقص دخل الفرد أو انعدامه وانخفاض مستوى معيشته

٢. التضخم: يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للفرد وانخفاض دخله الحقيقي ومستوى معيشته

٣. عدم المساواة في توزيع الدخل حيث يؤدي إلى تقسيم المجتمع إلى طبقتين قلة أغنياء تستأثر بالجزء الأكبر من الدخل القومي وكثرة فقراء يبقى لهم الفتات مما يؤدي إلى انخفاض مستوى معيشتهم، فضلاً عن نقص ملكية الفرد من عناصر الإنتاج حيث تؤدي إلى نقص قدراته.

٤. نقص الكفاءة الفنية (الكفاءة في الإنتاج) ويترتب عليها انخفاض إنتاجية الفرد وانخفاض دخله وقد يرجع ذلك للتخلف التكنولوجي للدولة.

٥. عدم الكفاءة في توزيع الموارد نتيجة لاستخدام الدول النامية سياسات غير رشيدة مثل سوء التغذية يؤدي إلى اعتلال الصحة والمرض ونقص القدرة.

٦. الإحلال محل الواردات.

٧. التبعية الاقتصادية.

٨. عدم العدالة في شروط التبادل التجاري.

ثانيا: الاسباب السلوكية والثقافية: يمكن أن يكتسب الفرد من بيئة مجموعة من الصفات والخصائص والثقافات والسلوكيات التي تكون عائق أمام قدراته في ارتفاع مستوى معيشته، أو نتيجة لاستعدادات فطرية كما أن الاستعدادات الفطرية والمهارات المكتسبة للشخص من ذكاء ودافعية وطموح وإبداع وخبرة وغيرها يؤدي إلى ترتيب الأفراد في أدوارهم وبالتالي يكون وجود أفراد تتمتع بحد أدنى من هذه الصفات من أسباب فقرهم[٢١].

ثالثا: الاسباب الاجتماعية: من أكثر الاسباب الاجتماعية التي تؤدي الى حصول الفقر هي[٢٢]:

١. ضعف المؤسسات الاجتماعية.

٢. التفرقة العنصرية والحروب الأهلية بين الطبقات والحروب بين الدول تؤدي إلى استنزاف قدرات الأفراد.

٣. التفرقة النوعية حسب الجنس تؤدي إلى تهميش دور المرأة ونقص قدراتها ومعاناة الفقر

٤. (الفقر النوعي) يرجع ذلك لعدة أسباب منها العادات والتقاليد المجتمعية، العوامل الفطرية، إلى غير ذلك.

رابعا: الاسباب الديموغرافية: من أكثر الاسباب الديموغرافية التي تؤدي الى حصول الفقر هي[٢٣]:

١. الأمية والتسرب من التعليم من أهم الأسباب التي تؤدي إلى نقص القدرات.

٢. ارتفاع معدلات المواليد يمكن أن يكون مؤشر إلى زيادة الكثافة السكانية وعدم كفاءة تقديم الخدمات الاجتماعية والعامة وبالتالي نقص قدرات الأفراد.

٣. نسبة الإعالة تؤدي إلى انخفاض مستوى معيشة الأسرة.

٤. انخفاض مستوى الخدمات الصحية.

٥. انخفاض المستويات من الخدمات التعليمية.

٦. المرأة كعائل وحيد للأسرة: قد يؤدي ذلك إلى الفقر، حيث يعرض الأسرة الى المعادلة صعبة في الاختيار بين بدلين الأول مراعاة الأسرة والتضحية بالدخل وتعرض الأسرة للجوع والحرمان، والثاني الذهاب إلى العمل وإهمال الأسرة مما يعرض الأطفال للخطر والمرض.

٧. العجز يؤدي إلى نقص قدرت الأفراد.

خامسا: الاسباب السياسية: من أكثر الاسباب السياسية التي تؤدي الى حصول الفقر هي عدم توافر الديموقراطية، والقوانين التي تنتهك حريات الأفراد، حيث يؤدي ذلك إلى نقص القدرة لدى الأفراد،

وضعف درجة المشاركة في الحياة، ويرى تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة لعام ٢٠٠٢، أن غياب الحريات، ونقص المعلومات، واضطهاد المرأة هو سبب التخلف للدول العربية تجاهل بذلك أثر الانفجار السكاني والعوامل الأخرى) [٢٤].

سادسا: الاسباب البيئية والجغرافية: من اكثر الاسباب البيئية والجغرافية التي تؤدي الى حصول الفقر هي نقص الموارد الطبيعية يمكن أن يؤدي إلى نقص قدرات الأفراد وانخفاض مستوى معيشتهم، هذا بالإضافة إلى العوامل البيئية، التي تؤدي إلى إهدار الموارد الطبيعية، مثل الجفاف والتصحر وعوامل التعرية المختلفة، أو نتيجة لعدم الاستخدام الأمثل لها من جانب الإنسان مثل احترام الغابات إلى غير ذلك)، وقد تؤثر الظروف البيئية من شدة برودة، أو شدة درجات الحرارة، إلى التأثير على قدرات الأفراد وأنشطتهم وانخفاض مستوى معيشتهم[٢٥].

المطلب الثالث: العلاقة بين الفقر والسلوك الاجرامي

هناك علاقة طردية بين الفقر وبين اقتراف السلوك الاجرامي فكلما تدنت مستوى المعيشة لدى الافراد وانعدمت متطلبات العيش الاساسية لديهم سيضطرون الى ارتكاب الجرائم وسنسلط الضوء على هذه العلاقة من خلال تقسيم المطلب الثاني الى فرعين، الفرع الاول سنتناول فيه مدى تأثير الفقر على اقتراف الجريمة، وفي الفرع الثاني سنتكلم فيه عن الاستراتيجية الوطنية لمعالجة الفقر في العراق وعلى نحو السياق التالي:

الفرع الاول: مدى تأثير الفقر على اقتراف الجريمة

إنّ العراق كغيره من باقي الدول الاخرى شهد تحولات ديمغرافية واجتماعية واقتصادية وسياسية، مما ادى الى احداث تغيرات كبيرة في البنية التحتية و الخدماتية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية المختلفة ومنها العامل الاقتصادي الذي يعد من اهم العوامل المؤثرة في سلوك الانسان، حيث شهد المجتمع العراقي تغيرا جذريا في النظام الاقتصادي من حيث الاوضاع المعيشية الصعبة، من حيث تدني دخل الفرد العراقي خصوصا في فترة الحروب، وتدني مستوى الأجور و التضخم و الكساد واثار الخصخصة، فخصخصة الشركات والمؤسسات المشاريع الحكومية) بالإضافة الى المتغيرات الاقتصادية الخاصة كالفقر والبطالة في المجتمع العراقي وما لها من آثار واضحة على المستوى المعيشي و بالتالي قد تكون دافعا لارتكاب الاسلوب الاجرامي[٢٦].

وتعددت انماط تلك الجرائم من سرقة واختلاس ورشوة وقتل وسلب و جرائم اخلاقية وغيرها من الجرائم ذات العلاقة بالمتغيرات الاقتصادية سعيا للحصول على المال، ناهيك عن جرائم الفساد المالي التي استفحلت في المجتمع العراقي بشكل ملحوظ ومن اكثر الاسباب الاقتصادية التي لها علاقة واثر في اقتراف السلوك الاجرامي هو الفقر فقد اثبتت الدراسات في علم الاجرام و الاحصاءات الناتجة عنها انه توجد صلة قوية جدا بين الفقر و الظاهرة الاجرامية، فالشخص الذي لا يملك ما يسد به متطلبات المعيشة من مأكل ومشرب وملبس فإنه يضطر الى مد يده الى اموال وحاجات الغير لإشباع رغباته [٢٧].

لذا فإن للفقر اثر كبير على الظاهرة الاجرامية اذ من البديهي ان المستوى الاقتصادي للفرد له علاقة بالجريمة من خلال تجارب الحياة، ذلك ان الفرد الذي لا يملك مال و هو في حاجة لطعامه وما هو اساسي لحاجاته الاساسية احتمال كبير ليتوجه الى السرقة، لكن يصعب الكشف بطريقة احصائية عن الفقر وعلاقته بالجريمة، لكون معظم الباحثين لهم صور ومفاهيم للفقر تختلف عن بعضها البعض لتفسير الظاهرة لذلك تبقى مجرد اراء لتحديد هذه العلاقة ' وحسب الاحصائيات الجنائية هناك علاقة وثيقة بين الفقر والجريمة، ففي فرنسا اظهرت الاحصاءات ان الغالبية من بين (٢٢٥٠٠) من الشباب تحت سن(١٨ سنة) الذين قدموا للمحكمة في عام ١٩٨٠ تنتمي الى فئات اجتماعية اكثر فقرا من طبقات المجتمع الأخرى، وقد اثبتت احصاءات فرنسية اجريت في الفترة ما بين(١٨٤٤ – ١٨٨٥) أنّ معدل الاجرام يزداد كلما انخفضت عدد الودائع في صندوق التوفير، وكلما زاد عدد المشمولين بتقديمات الرعاية الاجتماعية. كذلك في الولايات المتحدة الامريكية بينت دراسات أن (٩٠%) ممّن أُلقي القبض عليهم في خلال سبع سنوات كانوا ينتمون الى اسر تعاني من فقر مدقع وإن (٧٥%) من الاحداث الجانحين ينتمون الى نفس هذه الاسر. وفي ايطاليا توصل الباحثون الى أن هناك علاقة ايجابية طردية بين الفقر والجريمة، لاسيما جرائم السرقات البسيطة وجرائم الاعتداء على الاشخاص، كما لوحظ ان معدلات الاجرام تتزايد في الاوساط الإيطالية الاقل ثراء[٢٨].

واشارات الاحصائيات الى نتائج مماثلة بالنسبة لبلدان انكلترا والدنمارك وغيرها من الدول، ومع ذلك يشكك بعض الباحثون عن وجود علاقة طردية بين الفقر واقتراف الجريمة، لكن الاحصاءات الخاصة بالإجرام لا تقطع بوجود السبب المباشر بين الفقر واجرامهم، وعموماً يصعب الجزم باستخلاص نتيجة علمية بأن اشد الافراد فقرا أكثرهم نصيبا للإجرام، ويقر العالم الامريكي "سذرلاند" ان الجرائم ليست حكراً على الطبقات الاكثر فقراً بل قد تُقترف من قبل اغنياء لهم مكانتهم في المجتمع ويتم التستر عنها، أو قد تعلم بها السلطات العامة لما لهم من المال النفوذ، والواقع انه لا يمكن الاعتماد على الاحصاءات الجزائية اعتمادا كاملا لتحديد علاقة الفقر بالجريمة، كون الاحصاءات عادة تتعلق بإحكام الادانة وليس بعدد الجرائم الواقعة فعلا، فعلى سبيل المثال والحصر فقد لوحظ أنّ القاضي يميل عموماً الى تطبيق العقوبة السالبة للحرية للحدث الذي ينتمي الى اسرة فقيرة دون أن تكون نفس العقوبة بالنسبة للمجرم الذي ينتمي الى العائلة الغنية، ويفسر ذلك بانه ليس انعكاسا لعدالة الطبقات، أنما هو شعور من القاضي ان الاسرة الفقيرة منهكة بمشاكل الحياة وانعدام امكانيتها اقتصاديا على توفير رعاية ومعاملة تأهيليه للحدث الموجودة في مؤسسات الرعاية، وعلى العكس فإن الاسرة الغنية يمكنها استدراك وضع هذا الحدث وإعادة تأهيله [٢٩]، وتوفير له ظروف اكثر ملائمة نظرا لوضعها المثالي اقتصاديا ودون ان يتم انتزاعه من اسرته لإعادة رعايته اجتماعيا رغم ان هناك ملاحظات حول العلاقة بين الفقر والجريمة محلا شك من حيث المبدأ، لان الفقر لا يكون دافعا بوجه عام الى الاجرام وانما هناك علاقة بينه وبين بعض الجرائم اهمها جرائم الاعتداء على الاموال، إذ أن الشخص الذي لا يملك ما يسد به ضرورياته الاساسية كون حالة الفقر التي تدفعه الى الجرأة والسرقة

لمحاربة شعور الجوع داخله، كما أن صلة الفقر بالرشوة والعدوان على المال العام له صلة غير مباشرة بالاعتداء على الاشخاص، حيث تتذمر حالة الفقير النفسية من جراء القلق والتوتر والاندفاع الى الاعتداء، كما للفقر صلة غير مباشر بالاعتداء على العرض حين يعجز الفرد الفقير على الزواج مما يوقعه في جرائم العرض، او نتيجة عجزه عن الانفاق على زوجته واولاده فيكون السبب في وقوع مشاكل اسرية وانحراف الزوجة وشرود الاطفال من الحالة الاسرية السيئة والاقتران بأصدقاء السوء والانضمام الى العصابات الاجرامية المؤثرة عليهم، وان الحاجة الماسة المتمثلة في الفقر المدقع والوضع الاقتصادي السيئ سبباً غير مباشر للجرائم ضد الممتلكات[٣٠]. وعموماً ويظهر أثر الفقر في اقتراف الجريمة بوضوح في العوامل الاتية:

اولا: ارتفاع الاسعار: يتعرض المجتمع بأسره لأزمات قاسية حيث لا يستطيع الافراد بوجه عام الى اشباع حاجاتهم عن طريق مشروع فينتابهم قلق وتوتر نفسي ويلتمسون سبيل الجريمة بمختلف صورها وبالتالي ترتفع نسبة الاجرام في معظم الجرائم ارتفاعا ملحوظا اذ إن ارتفاع اسعار المواد الاساسية له صلة مباشرة بارتكاب الجرائم، فقد بيّنت الإحصائيات الجنائية في العديد من الدول منها (فرنسا، وإنجلترا، وألمانيا) الى أن ارتفاع أسعار المحصولات الاساسية كالحنطة والشعير له دور في ارتكاب جرائم السرقة والاعتداء على الاشخاص، وما ينطبق على اسعار المواد الاساسية ينطبق على غيرها من المواد والخدمات الاساسية للإنسان، مثل إيجار السكن، أسعار مواد البناء، نفقات التعليم و الصحة والزيادة في الضرائب والرسوم سواء كانت مباشرة او غير مباشرة [٣١]، فارتفاعها يؤدي الى ارتفاع نسبة الجرائم، كما ان الارتفاع في الاسعار يؤدي الى الاعراض عن هذه المنتوجات وبدوره التقليل من عدد العمال لأصحاب هذه المشاريع نظرا لنقص العائد ومنه التسريح والبطالة التي تؤثر في الفرد الى الانحراف إلى ارتكاب الجرائم ومما تجدر الاشارة اليه أنه في حالة ارتفاع الاسعار مع ارتفاع الدخول تبقى القدرة الشرائية ثابتة لا تنعكس سلبا على التأثير على الظاهرة الاجرامية[٣٢].

ثانيا: انخفاض الاسعار: يتمكن الافراد من اشباع حاجاتهم بطرق مشروعة ويشعرون باستقرار نفسي يؤدي بهم عن التوتر والقلق فيقل اقبالهم عن ارتكاب الجريمة ويلجؤون الى الطرق السليمة لحل مشاكلهم أو يتبعون الطرق القانونية للحصول على حقوقهم عن طريق القضاء كلما تعذر الحل السلمي، وبهذا تنخفض نسبة الاجرام في أغلب أنواع الجرائم الا ان انخفاض الاسعار يخلق نوع اخر من جرائم الاعتداء على العرض وهذا بتحقيق نوع اخر من الادخار الذي يذهب للترفيه عن النفس والارتياد على الملاهي وشرب المسكرات واشباع الغرائز بطرق غير مشروعة ولكن قد اثبتت الدراسات انه إذا واكب انخفاض الاسعار انخفاض دخول الافراد فإن الظاهرة الاجرامية لا تتأثر في هذه الحالة لان القوة الشرائية للدخل تبقى ثابتة من حيث الواقع[٣٣].

ثالثا: انخفاض الدخل: ويؤدي انخفاض الدخل الحقيقي الى زيادة في اقتراف جرائم الاموال، حيث ان العلاقة بين الدخل وهذه الجرائم علاقة ثابتة وأثر عكسي على الظاهرة الاجرامية، فيشكل انخفاض الدخل حائلا دون اشباع حاجاته الاساسية، الامر الذي يدفع الى سلوك طريق غير مشروع فيرتكب جريمة السرقة[٣٤].

رابعا. ارتفاع الدخل: في حالة اذا كان الدخل مرتفع و انخفض السعر بشكل طفيف و يبقى الفرد يوفي مطالبه وحاجته ولا اثر لهذا التغير على الظاهرة الاجرامية و تبقى على حالها كما ان ارتفاع الدخول مع بقاء الاسعار ثابتة يمكن الافراد من شراء متطلباتهم و توفير الزائد من الحاجة و الحصول على مواد ترفيهية، كما قد يدفع البعض لإشباع رغباته وشهواته ما يخالف القانون مثل المسكرات و تعاطي المخدرات، ولا يخفى ما لهذا السلوك غير المشروع على الظاهرة الاجرامية، لا سيما جرائم الاعتداء على العرض كذلك في حالة ارتفاع الدخل سيقترن بارتفاع طفيف للأسعار فلا يكون أثر على أو انعدامه على الظاهرة الاجرامية.

خامسا: تقلبات قيمة العملة: أن تقلبات قيمة النقد تتغير ارتفاعاً وانخفاضاً بالنسبة لكل دولة ويؤثر سلبا على حياة الافراد وله اثار على الظاهرة الاجرامية، إذ أن انخفاض قيمة العملة المحلية مقارنة بالعملات الاجنبية الرسمية يؤدي الى حدوث فجوة في الحياة الاقتصادية للبلد، فتكمن اثار التضخم في تدهور القدرة الشرائية للعملة ويدفع الافراد الى اتجاه سلوك اجرامي[٣٥]، وقد اختلف الباحثون في علم الإجرام منذ القدم حول تحديد العلاقة بين الاسباب الاقتصادية ومنها الفقر وبين السلوك الاجرامي، وانقسموا إلى ثلاث اتجاهات بهذا الصدد:

الاتجاه الاول: الاتجاه الذي يبالغ في تقدير أهمية العوامل الاقتصادية في حدوث الجريمة : ويرى أنصار هذا الاتجاه بأن الجريمة ترجع إلى الظروف أو العوامل الاقتصادية التي تحدث في المجتمع، و استناداً إلى أن هذا النظام يؤدي إلى سوء توزيع مصادر الثروة بين أفراد المجتمع، وبالتالي يترتب عليه وجود فوارق طبقية بين افراد المجتمع، الامر الذي يثير الشعور بالظلم الاجتماعي لدى الطبقات المحرومة فيدفع البعض منهم تحت وطأة القهر إلى اقتراف الجريمة، إذ أن هذا الاتجاه لم ينجو من النقد الشديد الذي وجه له، فهو يرد الجريمة أو سببها الرئيسي الى العوامل الاقتصادية بصورة كلية، ويعطي العوامل الأخرى دوراً ثانوياً في تفسير سلوك الظاهرة الإجرامية، وهذا ما لا يمكن قبوله في الواقع، لأن إهمال دور العوامل الأخرى غير الاقتصادية من شأنه أن يصرف الجهود عن محاولة علاجها، مما يحد من أساليب مكافحة وعلاج الجريمة[٣٦].

الاتجاه الثاني: الاتجاه المحدود من أهمية دور العوامل الاقتصادية في حدوث الجريمة: يرى أنصار هذا الاتجاه أن العوامل الاقتصادية لها دور محدود في تفسير الظاهرة الإجرامية، وما هذه العوامل إلا عناصر مساعدة أو مهيئة لاقتراف الاجرام متى صادفت استعداداً إجرامياً كافياً لدى الأفراد، فهي وحدها لا تسبب حدوث الجريمة، ولا تؤدي دوراً أساسياً في نشأتها، وإذا ما تعرض لها شخص ليس لديه ميول إجرامي فمن غير المحتمل أن يكون له أثر، وإنما تأثيرها على من يتوافر لدية الاستعداد الإجرامي فيتحول هذا الاستعداد من حالة السكون إلى حالة الحركة في صورة سلوك إجرامي، كما يرى أنصار هذا الاتجاه بأن كثيراً من الناس يعيشون في بيئات مختلفة، ويعانون من ظروفاً اقتصادية هشة، ومع ذلك لا يسلكون سبيل الجريمة، في حين إنّ كثيراً من الفئات الغنية يعيشون في رخاء ولا يمنعهم الثراء عن مقاومة إغراء الجريمة ويقترفون السلوك الإجرامي[٣٧].

الاتجاه الثالث: الاتجاه المعتدل أو المتوسط في تقدير أهمية دور العوامل الاقتصادية: يتوسط هذا الاتجاه بين الاتجاهين السابقين، و يذهب انصار هذا الاتجاه الى موقف وسطاي لا إفراط فيه ولا تفريط لدور العوامل الاقتصادية في تفسير اقتراف الجريمة، ويرو أن العامل الاقتصادي من العوامل بالغة الأهمية التي قد تدفع الفرد إلى ارتكاب السلوك الاجرامي، إلا أنه ليس العامل الوحيد الذي ينفرد في تفسير هذه الظاهرة، وإنما يلعب دوراً هاماً في المجال الإجرامي ويساهم في الدور الذي تلعبه العوامل الأخرى البيئية والداخلية في اقتراف الجريمة، ومن ثم فإن نطاق الدور الإجرامي للعوامل الاقتصادية لا ينحصر ضمن إطار جرائم الأموال حصراً، وكما يتبادر إلى الأذهان لأول مرة والتي يكون الدافع إليها فقر المجرم وحاجته ونقصان في دخله، وإنما تمتد الجرائم التي ترجع إلى عوامل اقتصادية إلى الكثير من أنواع الجرائم[٣٨]، ومثالها جرائم الاعتداء والعنف على الأشخاص، والجرائم الاقتصادية، وجرائم العرض، وجرائم التسول والانحراف لدى الاحداث. وتتمثل في الاتي: –

١. **جرائم الاعتداء على الأموال:** أن الفقر والحاجة سبباً في وقوع كثير من جرائم الأموال، إذ يفتقر الجاني لإشباع حاجته الضرورية من المأكل، والملبس، والمسكن، حيث تحول ظروفه من إشباعها بطريق مشروعة، فيلجأ في سبيل ذلك إلى الوسائل غير المشروعة لتحقيقها، فيرتكب جرائم الاعتداء على الأموال وفي مقدمتها جرائم السرقة، إذ أن العديد من جرائم الاعتداء على الأموال سببها طبقة الأغنياء لتحقيق مزيداً من الرخاء والرفاهية، ومثالها جرائم استغلال حاجة الغير كالجرائم التموينية التي ترتكب في الأزمات الاقتصادية وفي فترات وقوع الحروب، وجرائم النصب وخيانة الأمانة التي يرتكبها بعض الأفراد تحقيقاً للمزيد من وسائل الرفاهية وما إلى ذلك من هذه الوسائل، وجرائم الرشوة والاختلاس التي يرتكبها موظفين يتقاضون مرتبات ممتازة، فمثل هذه الانواع من الجرائم ليست جرائم حاجة، وإنما جرائم رخاء لرغبة مرتكبيها في أن يحيطوا أنفسهم بمظاهر الثراء ووسائل الرفاهية(٣٩).

٢. **جرائم الاعتداء على الأشخاص:** إن هذه الجرائم ليست منقطعة الصلة بالعوامل الاقتصادية ومنها الفقر، وتفسير ذلك أن حالة الضيق المالي الذي يعاني منه بعض الافراد يترتب عليه توتر نفسي يصيب الفرد وسرعة انفعاله وقلقه من المستقبل، فمثل هذه المشاعر قد تدفع الأشخاص لارتكاب الجريمة، كأن يعتدي العامل على رب العمل أو على زملائه في مجال عمله لإحساسه بالاستغلال دون تعويضه تعويضاً عادلاً أو لرفض زميله إقراضه مبلغ من المال ليشتري لأسرته ما يلزمهم من الحاجات الأساسية، وقد يصل الأمر الى ابعد من ذلك كأن يقدم بعض الأفراد على الانتحار تخلصاً من حياة بائسة (٤٠).

٣. **جرائم الاعتداء على العرض:** يلعب الفقر دوراً هاماً في ارتكاب جرائم العرض، سواء اتخذت هذه العوامل صورة الثراء أو الفقر، حيث جرائم الاعتداء على العرض ليست حكراً على الأغنياء وأصحاب الثراء فحسب، وإنما قد يرتكب هذا النوع من الجرائم أصحاب الدخل المنخفض أو الذين يمرون بظروف اقتصادية سيئة، فهم بحكم هذه الظروف لا يستطيعون استئجار مسكن المستقل، الأمر الذي يدفعهم إلى اقتسام المسكن مع غيرهم من العائلات، وبذلك تتاح الفرصة للاختلاط بين أفراد المسكن الواحد وإقامة

العلاقات بينهم، مما يسهل في هذه الحالة ارتكاب بعض جرائم العرض، فضلاً عن أن ضيق الموارد المالية يحمل العديد من الأشخاص لاسيما الشباب منهم الذين لا تمكنهم أحوالهم المادية من الزواج إلى ارتكاب الجرائم. (٤١).

٤. **جرائم التسول والانحراف لدى الاحداث:** يلعب الفقر وتدني مستوى المعيشة دور كبير في ابتعاد الاطفال والاحداث عن المدارس والتعليم وتوجهم نحو التسول في الشوارع العامة والانحراف في الامور غير المشروعة والاختلاط مع الفئات الاكبر منهم سنا وتوجههم نحو السلوك الاجرامي وخصوصا الخطف والسرقة وبيع الاعضاء البشرية وغيرها من الجرائم (٤٢).

كما ظهرت ثلاثة اتجاهات نظرية أساسية تفسر العلاقة بين الفقر والسلوك الاجرامي ويعير كل واحد منها أهمية قصوى لعامل يعتبر المسبب الأصلي للسلوك الاجرامي: –

الاتجاه الاول الاقتصادي: تعتبر الأبحاث المندرجة ضمن هذا الاتجاه أن العلاقة بين الفقر والسلوك الاجرامي هي علاقة سببية مباشرة إذ أن واقع الفقر الذي يعيشه الفرد يدفعه إلى البحث عن تلبية حاجاته الأساسية بصفة غير قانونية ويكون سلوكه آنذاك اجراميا فالنظام الاقتصادي وما ينطوي عليه من عوامل مادية وملابسات اجتماعية تعتبر مسؤولة بصورة مباشرة عن معدلات الجريمة في المجتمع [٤٣].

فالانحراف بشتى أنواعه هي ظواهر ترجع إلى بطالة أولياء الأمور وفقرهم الاقتصادي وعدم توفر خدمات الرعاية الاجتماعية التي تنقذهم من فاقة العوز والحاجة المادية، إذن الفقر والحاجة الاقتصادية والحرمان المادي تعد في مقدمة الأسباب التي تدفع الأفراد إلى ارتكاب الجرائم ضد المجتمع. فالفرد الذي لا يجد سبيلا للعيش قد يضطر إلى السرقة القتل التزوير والنصب والاحتيال، لكي يسد حاجاته الأساسية وحاجات عائلته، ومن يتحمل مسؤولياتهم[٤٤] .

الاتجاه الثاني الاجتماعي: يرى بعض الاجتماعيون أن العلاقة بين الفقر كحالة اقتصادية والجريمة ليست علاقة آلية ودائما هي علاقة غير مباشرة، فالفقر يؤثر بداية من المؤسسات التنشيئية وخاصة العائلة التي تؤثر بدورها على نفسية الحدث ويكون نتيجة ذلك مهددا بالانحراف كما أن فقر العائلة وصخب البيئة الاجتماعية التي تعيش فيها ولجوء الأطفال إلى العمل المبكر وتعددية عوامل الانحراف والشذوذ التي تخيم على بيئة العائلة الفقيرة، تدفع الناشئة والصغار إلى الركون للسلوك المنحرف الذي يجسد حقيقة الأوضاع المزرية التي يعيشونها فالعوامل الاقتصادية تلعب دورها الفاعل في التنشئة الاجتماعية الايجابية التي يتلقاها الصغار والشباب من عوائلهم ومدارسهم ومجتمعاتهم المحلية ووسائل الإعلام التي يتعرضون لها في حياتهم اليومية، فالعائلة التي تتمتع بإمكانيات اقتصادية جيدة هي العائلة التي تستطيع تربية أبنائها تربية قويمة وهادفة لها أهميتها في صقل سلوكهم وبناء شخصياتهم وتقوية علاقاتهم بالمجتمع الذي يعيشون فيه ويتعاملون معه. إن هذا الاتجاه يعمل على إبراز دور مؤسسات التنشئة وأهميتها في إيجاد الظروف الدافعة إلى الجريمة، معتبرا بذلك العامل الاجتماعي محددا رئيسيا للسلوك الاجرامي [٤٥].

الاتجاه الثالث النفسي: يرى أصحاب هذا الاتجاه أن الشعور بالحرمان هو العامل المتسبب في اختلال توازن الشخصية والذي قد يؤدي إلى السلوك الإجرامي، كما يرون أن السلوك الظاهري هو وليد عوامل نفسية متشبعة منها ما هو شعوري ومنها ما هو لا شعوري، وهذا الأخير يتحكم في الإنسان ويوجهه أكثر مما يتحكم الإنسان فيه ويؤكد هذا الاتجاه على اعتبار العامل النفسي محددا أساسيا في السلوك الاجرامي[٤٦].

وخلاصة القول إن كل واحد من هذه الاتجاهات العلمية يبرز عاملا معينا ويعتبره مفسرا للظاهرة الإجرامية والعلاقة بين الفقر والسلوك الاجرامي وظاهرة الاجرام، في حين أن الواقع يحتم الأخذ بعين الاعتبار مختلف العوامل التي تكشف عنها هذه الاتجاهات واستخدامها لفهم السلوك الاجرامي.

الفرع الثاني الاستراتيجية الوطنية لمعالجة الفقر في العراق

تعد المحاولات الحكومية لحل مشكلة الفقر في العراق محاولات ذات حلول ترقيعيه لا ترتقي الى مستوى المشكلة ولا تعبر عن جدية واضحة لحلها وكل ما يجري هي محاولات للتعامل مع اعراض المشكلة من خلال تقديم المساعدات دون البحث عن حلول جذرية من المعالجة مسببات هذه المشكلة، مع ان هنالك مبادرة من الحكومة لتخفيف الفقر فقد انجزت وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر والمعدة من قبل اللجنة العليا لسياسات التخفيف من الفقر في العراق للسنوات ٢٠١٠ – ٢٠١٤ في العراق والتي تضم في عضويتها عدد من السادة أعضاء مجلس النواب ووكلاء الوزارات والمستشارين والمدراء العامين من الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان، وتهدف الاستراتيجية إلى تخفيف الفقر من ٢٣ % إلى ١٦% خلال سنة ٢٠١٤ من خلال التالي[٤٧]:

١. تقليص معدل الفقر بنسبة ١٦% على المستوى الوطني، أي تخفيض عدد الفقراء من ٧ إلى ٥ ملايين.
٢. خفض معدل الأمية إلى (١٤%) بعدما كان (٢٨%)، أي بمقدار النصف من خلال: –
أ. زيادة معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي من ٧٤,٨% إلى ٩٨%.
ب. زيادة معدل الالتحاق بالتعليم المتوسط من ٢٠,٥% إلى ٥٠%.
ت. زيادة معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي من ٢٣,٤ % إلى ٤٠ %.
٣. تقليص عدد المشمولين بنظام البطاقة الشهرية للذين هم تحت خط الفقر في العام ٢٠١٤
٤. تقليل التفاوت بين الجنسين بزيادة نسبة المساهمة في النشاط الاقتصادي من ١٢,٨% إلى ١٩,٢% من خلال عدد من الاجراءات الخاصة بذلك.
٥. خفض معدلات البطالة بحلول عام ٢٠١٥ المستويات مستهدفة

وعلى الرغم من ان الاستراتيجية اعلاه قد نجحت نوعا ما في تحقيق جزء من اهدافها الا ان الاحداث التي تلت سقوط الموصل في حزيران ٢٠١٤ وهبوط اسعار النفط قد ازال كل الآثار الايجابية التي قد تكون الاستراتيجية قد حققتها حيث تشير البيانات الصحفية لوزارة التخطيط ان نسبة الفقر قد وصلت في بداية العام ٢٠١٦ الى أكثر من ٣٠% بسبب حالات التهجير وتزايد اعداد النازحين كما قامت

الدولة في العراق بمجموعة كبيره من البرامج وطورت القسم الآخر منها خاصة بعد عام ٢٠٠٣ اذ ساهمت في دعم هذه الشريحة وإنصافها وفق تشريعات قانونية ورؤيا وطنية تعتمد الدقة والشفافية لكن ذلك لم يطبق بشكل امثل بسبب الافتقار إلى البيانات الحقيقية عن الفقر والفقراء ومنها:-

١. **البطاقة التموينية:** وهو إجراء تم تطبيقه عام ١٩٩٠ بعد الحصار الاقتصادي وهي حتى اليوم تتحكم بالدرجة الأساس باستهلاك السلع الغذائية وان حالة التضخم وارتفاع الأسعار ومحدودية دخول الأسر تمنع من الاستهلاك الكبير وتشير التقارير إلى انخفاض استهلاك البروتين الحيواني إلى ١٠% وتبلغ تخصيصات دعم البطاقة التموينية بجدود ٤٠٠٠ مليار دينار[٤٨].

٢. **شبكة الحماية الاجتماعية:** ان تطبيق مشروع شبكة الحماية هو استجابة لمتطلبات المرحلة الراهنة وقد صممت بموجب القانون ١٢٦لسنة ١٩٨٠ المعدل والغاية منها هو دعم العوائل العراقية الفقيرة ذات مستويات الدخل المنخفض والتشجيع على العمل والتوظيف والحد من الحرمان والفقر وكانت تخصيصات هذه الشبكة عام ٢٠٠٦ نحو ٥٠٠مليار دينار عراقي تم تخصيصها على شكل رواتب تصل إلى ١٠٠ ألف دينار للعوائل التي يصل عددها ستة أفراد وفي بداية عام ٢٠٠٣ أعلنت الحكومة العراقية شمول الأسر التي لها معيلين عاطلين عن العمل في نظام الحماية الاجتماعية وتتحدد الحماية الاجتماعية اعتمادا على حجم الأسرة وتزداد تبعا لحجم العائلة [٤٩].

وان هذا النظام قد تبنته الدولة العراقية عن طريق وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وذلك من اجل إيجاد نظام اجتماعي متكامل لتوفير مستلزمات العيش الكريم وقد برزت نقاط ضعف في تطبيقه شكلت عقبات أمام نجاح المشروع بسبب غياب التخطيط وعدم وجود دراسات عملية تشخص مواطن القوة والضعف ووضع المعالجات والحلول فضلا عن الإقبال الكثيف للمواطنين للاستفادة من الإعانة. ويتباين توزيع الفقراء بين الريف والحضر يتضح ان ثلثي السكان يسكنون في الحضر فأن نصف الفقراء يوجدون في الريف مما يكشف أن أوضاع الريف الاقتصادية والاجتماعية تعد بيئة مولدة للفقر، معدلات الفقراء في عام ٢٠٠٧م بلغ نحو ٢٢,٩% وفي الريف نحو ٣٩,٣% وفي الحضر نحو ١٦,١% في حين انخفضت معدلات الفقراء في عام ٢٠١٢م إلى نحو ١٨,٩% وفي الريف نحو ٣٠,٧ وفي الحضر بلغت نحو ١٣,٥% وهذا يعني زيادة عدد غير فقراء عما كانت عليه في عام ٢٠٠٧ م، إلا أن الفقر يتركز في المناطق الريفية بشكل أكبر من المناطق الحضرية [٥٠].

٣. **برامج القروض للمشاريع الصغيرة:** تتجلى أهمية هذه القروض بظهور أنماط جديدة للعمل والتشغيل ومن هذه الأنماط التشغيلية الجديد القروض الميسرة لإنشاء المشاريع الصغيرة والذي يعد من البرامج الاجتماعية والاقتصادية الهادفة تنمية ورفع العمل الذاتي لدى الشخص العاطل وللأفراد العاملين لحسابهم وبالتالي رفع المستوى ألمعاشي ومن ثم اكتساب القدرة والمهارة فضلا عن الاستغلال الأمثل للموارد البشرية وتمكينها من العمل والمشاريع الصغيرة هي المشاريع التي تتميز بقلة تكاليفها الثابتة وخاصة وغير ذلك من الاصطلاحات الاخرى التي قامت بها الدولة العراقية في سبيل معالجة الفقر في العراق (٥١).

الخاتمة

بعد ان انتهينا من الحديث عن موضوع (إثر الفقر في السلوك الاجرامي) توصلنا الى جملة من اهم الاستنتاجات والتوصيات: –

اولا: الاستنتاجات:

١. إن الفقر هو (الحالة التي لا يستطيع الفرد فيها توفير متطلبات الحياة المعيشية لديه من المأكل والملبس والمشرب والاحتياجات الاخرى له لانخفاض الحد الادنى المقبول والمعقول من دخله المادي)

٢. إنّ السلوك الاجرامي هو (كل فعل او نشاط مادي خارجي جرمي ايجابي او سلبي من شانه تحقيق النتيجة الجرمية القانونية او المادية الضارة والذي ينص القانون على تجريمه ويفرض العقاب على مرتكبه بموجب القانون لكونه يمثل كيان الجريمة وجوهرها)

٣. إنّ أبرز مظاهر الفقر من حيث أثره للسلوك الاجرامي تتجسد وتتمثل بنقص التعليم وسوء خدمات الرعاية الصحيّة وانتشار الأمراض والكسل وغياب الإنتاجيّة والجهل واللامُبالاة

والقلق والخوف والافتقار إلى الأمن وراحة البال ونقص القدرات والمعاناة وتردي أوضاع المسكن وعدم القدرة على توفير الخدمات الصحية والتعليمية للأسرة وتردي الوضع الصحي وتردي الوضع التعليمي وعمالة الأطفال والعزلة الاجتماعية واليأس والإحباط

٤. إنّ الفقر ليس له سبب واحد بل يعزي الفقر إلى مزيج لعديد من الاسباب الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية والثقافية والسياسية والبيئية التي تضافر وتؤدي إلى نقص قدرة الفرد

٥. توجد علاقة طردية بين الفقر وبين اقتراف السلوك الاجرامي فكلما تدنت مستوى المعيشة لدى الافراد وانعدمت متطلبات العيش الاساسية لديهم سيضطرون الى ارتكاب الجرائم

٦. إنّ الفقر والحاجة سبباً في كثير من جرائم الأموال والاشخاص والعرض والتسول والانحراف ايضا، حيث يفتقر الجاني لإشباع حاجته من المأكل أو الملبس أو المسكن، وتحول ظروفه من إشباعها بطريق مشروعة، فيلجأ في سبيل ذلك إلى الوسائل غير المشروعة، فيرتكب جرائم الاعتداء على الأموال

٧. تجسدت الاستراتيجية التي اعتمدها العراق في معالجة الفقر في تقليص معدل الفقر وخفض معدل الأمية من خلال زيادة معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي وتقليص عدد المشمولين بنظام البطاقة الشهرية للذين هم تحت خط الفقر في العام ٢٠١٤ وتقليل التفاوت بين الجنسين بزيادة نسبة المساهمة في النشاط الاقتصادي وخفض معدلات البطالة واعطاء البطاقة التموينية ومنح شبكة الحماية الاجتماعية وفتح برامج القروض للمشاريع الصغيرة.

ثانيا: التوصيات:

١. ضرورة تنويع الاقتصاد العراقي والابتعاد عن الارتكاز على النفط كمورد اقتصادي رئيسي وتطوير الزراعة والصناعة والارتقاء بخدمات المياه والصرف الصحي والمواصلات وتحسين البيئة لكونها كفيل بالحد من الفقر في العراق.

٢. ضرورة الاهتمام في سوق العمل وخلق الموازنة بين مخرجات التعليم بعد أعدادهم وتدريبهم وحصولهم على المؤهلات مع الطلب على العمل في السوق العراقي وإنعاش الاستثمار ووضع سياسات مالية ونقدية كفيله بدعم الاقتصاد العراقي وامتصاص البطالة وزيادة حجم التشغيل للقوى العاملة العراقية بغية حصولهم على دخول حقيقية تحميهم من مشكلة الفقر.

٣. ضرورة تبني الحكومة العراقية إصدار تشريعات قانونية تحمي السكان من الفقر وتطوير البرامج الموجودة مما ينعكس على تخفيف حدة الفقر والعمل على تحقيق سياسة تمكين الفقراء، وهذا لا يمكن تحقيقه ألا بوجود إصلاح سياسي واقتصادي حقيقي، أي لا يعني ذلك مجرد عملية ديمقراطية شكلية، بل الأهم وجود مشاركة فعلية للمواطنين في اتخاذ قراراتهم والأعراب عن تفضيلاتهم، وهذا يبقى رهن قدرة الأفراد.

٤. أعادة تخصيص الأنفاق العام على التعليم والصحة، ففي التعليم الاهتمام أكثر بتوفير التعليم من الناحية الكمية والجودة، أي لا يقتصر فقط على مدارس نخبوية على أبناء الأغنياء وهذا ما ينطبق نفس الكلام على القطاع الصحي.

٥. زيادة الدعم المالي لشبكة الحماية الاجتماعية، والتحقق من أسماء الأشخاص المشمولين فيها وبصورة دورية وذلك كنوع من توفير الأمان للفقراء والمستحقين والتقليل من الهدر والفساد المالي والإداري في هذا المجال.

٦. التوازن بين المصلحة العامة والخاصة وتوفير فرص العمل وتنمية القدرات والموارد الطبيعية. وهي توازن بين الأعداد البشرية وبين ما لدى المجتمعات من قدرات وإعادة توزيع الدخل بشكل عادل.

٧. على الحكومة العمل على الحد من الفساد الاقتصادي الذي يعيشه البلد من خلال سن التشريعات الصارمة التي من شأنها القضاء على هذه الجرائم خاصة الاختلاس الرشوة، البيروقراطية.... الخ.

٨. زيادة توفير فرص التعليم من خلال توسيع نطاق مجانية التعليم وتوفير الخدمات الأساسية مثل الصحة والتغذية والتعليم والسكن وذلك لتنمية مستوى حياة الأفراد التي تعتبر من الضروريات للحياة الكريمة والاهتمام بالدعم وتقديم وسائل التكافل والضمان الاجتماعي من خلال توسيع دائرة الضمان الاجتماعي لتشمل غير الأجراء ومعدومي الدخل.

الهوامش:

(١) د. عبد الرزاق الفارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، ط ١ بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية (٢٠٠١)، ص١٩.

(٢) د. عزت حجازي الفقر في مصر، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٩٦، ص ١١

(٣) ينظر الفقرة ثاني عشر من المادة (٢) من قانون الحماية الاجتماعية العراقي رقم (١١) لسنة ٢٠١٤ المعدل

(٤) د. مصطفى احمد حامد، الفقر في ظل العولمة، ط١، الدار الجامعية للكتاب، الإسكندرية، ٢٠١٢، ص١٦.

(٥) د. طارق فاروق الحصري، الاثار الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي (البطالة – الفقر – التفاوت في توزيع الدخل)، ط١، المكتبة العصرية للنشر، ٢٠٠٧ ن ص١١٤.

(٦) د. عبود السراج، شرح العقوبات، القسم العام، ط١، مطبعة التأليف، القاهرة، مصر، ٢٠٠٣، ص ١٠٥.

(٧) ينظر المادة (٢٨) من قانون العقوبات العراقي رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ المعدل.

(٨) د. غالب الداوودي، شرح قانون العقوبات القسم العام، ط١، دار الطباعة الحديثة، البصرة، ١٩٦٨، ١٣٠

(٩) د. احمد شوقي عمر، شرح الاحكام العامة في قانون العقوبات، ط١، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٧، ص٢٧٦.

(١٠) د. محمد صبحي نجم، قانون العقوبات، القسم العام، ط١، دار الثقافة، ٢٠٠٨، ص٢٧٥.

(١١) د. محسن ناجي، الاحكام العامة في قانون العقوبات، ط٢، دار النهضة، مصر، القاهرة، ٢٠٠٤، ص٣٥١.

(١٢) احمد اسماعيل مطر، الفقر في مدينة بعقوبة، دراسة تحليلية، رسالة ماجستير غير منشورة كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية، ٢٠١٠، ص١٣.

(١٣) د. حسن لطيف كاظم الزبيدي، الفقر في العراق، مقاربة من منظور التنمية، بحوث اقتصادية عربية، العدد ٣٨، ربيع ٢٠٠٧، ص٢٣.

(١٤) د. عبد الرزاق الفارس، مصدر سابق، ص٢١.

(١٥) د. احمد خليل الحسيني، الفقر والدولة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بابل، ٢٠١٠، ص ٥٦.

(١٦) بوشامة مصطفى ومحفوظ مراد، ظاهرة الفقر في العالم العربي والإسلامي واسبابها واثارها، مجلة جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، ٢٠٠٧، ص٢٧.

(١٧) محمد حسين باقر، قياس الفقر في دول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا، سلسلة دراسات مكافحة الفقر، العدد٣، ١٩٩٦، ص٦

(١٨) د. عبد الله الدح وحسين حجازي، توزيع الدخل، نمط الإنفاق وظاهره الفقر في لبنان المركز اللبناني للدراسات، ص١٥.

(١٩) د. منير العصرة، انحراف الاحداث ومشكلة العوامل، ط١، المكتب المصري الحديث، القاهرة، ١٩٧٣، ص١٤٣_١٤٤.

(٢٠) د. مي حمودي عبد الله الشمري، واقع واسباب البطالة في العراق المعهد الطبي التقني، بغداد، ٢٠٠٣، ص٤

(٢١) حلا زيدان المعاضيدي، أحمد إبراهيم عبد منصور، الفقر: المفهوم والأسباب العراق أنموذجا"، مجلة تنمية الرافدين المجلد ٣٥، العدد ١١٤، (٢٠١٣)، ص ١٠٢.

(٢٢) د. سونيا محي الدين نصري، الفقر في الريف المصري: دراسة لبعض الجوانب الاجتماعية والاقتصادية للفقر في أربع قرى بمحافظتي البحيرة والمنيا رسالة ماجستير مقدمة لكلية الزراعة، جامعة القاهرة، ٢٠٠٠، ص ١٨.

(٢٣) محمد مؤنس السيد، ظاهرة الفقر واستراتيجيات التنمية في مصر –دراسة مقارنة –، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، ١٩٩٨، ص١٤-١٥.

(٢٤) حمدية شاكر، الفقر متعدد الأبعاد والتنمية البشرية المستدامة في العراق مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، المجلد ٢٠، العدد ٧٦ سنة ٢٠١٤، ص ٣٢٢

(٢٥) راجي محيل هليل الخفاجي، قياس وتحليل ظاهرة الفقر وعلاقته بالتفاوت في توزيع الدخل في الاقتصاد العراقي للمدة ١٩٨٧ – ٢٠٠٧، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٩، ص١٤٩

(٢٦) مهدي محسن العلاق، وآخرون الفقر وعلاقته بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية في العراق وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، ص ١٢.

(٢٧) المصدر السابق نفسه.

(٢٨) فارس جار الله نايف، الخدمات العامة ودورها في تخفيف الفقر دراسة خاصة في العراق، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، العدد (١١٣)، المجلد ٣٥، سنة ٢٠١٣، ص ٢٥٩.

(٢٩) المصدر السابق نفسه.

(٣٠) عمرو هشام وعبد الرحمن نجم (ظاهرة الفقر في العراق الواقع والمعالجات المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية السنة التاسعة.٦١ العدد (٢٨)، ٢٠١١، ص٣٨

(٣١) سالم توفيق النجفي، الفقر في البلدان العربية وآليات إنتاجه، مجلة بحوث اقتصادية عربية، القاهرة، العدد ٣٨، ٢٠٠٧، ص١٢.

(٣٢) سالم توفيق النجفي، مصدر سابق، ص١٣.

(٣٣) قصي عبد الفتاح رؤوف، الاثار الاجتماعية والاقتصادية للفقر في العراق، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد، قسم الإحصاء، ٢٠١١، ص٤٣.

(٣٤) د. عصام الخفاجي، الاقتصاد العراقي بعد الحرب مع إيران، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي، بيروت، نيسان، ١٩٩٠، ص٥٧.

(٣٥) صابر بلول، السياسات الاقتصادية الكلية ودورها في الحد من الفقر، مجلة كلية العلوم السياسية، جامعة دمشق المجلد(٢٥).٢٠٠٩، ص ٦٧.

(٣٦) د. هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الإقليمي والحضري، ط١، دار صفاء للنشر، الأردن، عمان،٢٠٠٦، ص٣٣

(٣٧) المصدر السابق نفسه.

(٣٨) د. صادق علي طعان، الفقر الاقتصادي والفقر المعرفي مقارنة اقتصادية، بحث مقدم الى جامعة الكوفة، كلية الادارة والاقتصاد، ٢٠٠٥، ص ١٢.

(٣٩) عبد علي المعموري، خضير عباس النداوي، السياسات الاقتصادية في العراق بعد الاحتلال الأميركي"، مجلة الإدارة والاقتصاد جامعة بابل، العدد (٤ (٢٠١١)، ص ٥٤.

(٤٠) د. محمد ياسر الخواجة، علم الاجتماع الاقتصادي بين النظرية التطبيق، دار الاهالي للطباعة والنشر، دمشق، ١٩٩٨، ص١٣١.

(٤١) خالد أبو شعير، اقتصاديات التربية والتعليم رؤية معاصرة، ط١، مصر، القاهرة، ٢٠١١، ص ٩٦.

(٤٢) د. هيثم عادل عبود العبيدي، ظاهر التسول وتأثيرها على المجتمع دراسة ميدانية في مدينة بغداد، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية العراق، ٢٠١٦، ص ٣٤

(٤٣) د. حسين يحيى، د. عبد الحي الربيعي، د. ماجد بدر، قياس الفقر وتوزيع الدخل في الأردن، دراسة مقطعية (١٩٧٧)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد ٢٤ لسنة ٢٠٠١، ص ٩.

(٤٤) المصدر السابق نفسه، ص ١١.

(٤٥) د عبد الخالق دبي الجبوري، الاقتصاد العراقي واقع التنمية البشرية في ظل التحولات الجديدة، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بابل، العدد ١، السنة الخامسة، نيسان،٢٠١٣، ص ٣٢.

(٤٦) المصدر سابق نفسه، ص ٣٢.

(٤٧) حميد مجيد عبود الفتلاوي، دور السياسات المالية في معالجة الفقر في العراق، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، ٢٠٠٩، ص ١٨٩.

(٤٨) المصدر السابق نفسه، ص ١٩١.

(٤٩) ليلى كاظم عزيز، دور شبكة الحماية الاجتماعية في التخفيف من الفقر في العراق، الأوراق الخلفية لدراسة إستراتيجية الفقر في العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي العراقي الجهاز المركزي للإحصاء، ٢٠٠٨، ص ١٤.

(٥٠) المصدر السابق نفسه، ص ١٦.

(٥١) اثير عبد الخالق محمد، استراتيجيات مكافحة الفقر الوطني في إطار الاهداف الانمائية للألفية الجديدة، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٩، ص ١٧.

قائمة المصادر

اولاً: الكتب الفقهية والقانونية والاقتصادية:

١) د. احمد خليل الحسيني، الفقر والدولة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بابل، ٢٠١٠.

٢) د. احمد شوقي عمر، شرح الاحكام العامة في قانون العقوبات، ط١، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٧.

٣) خالد أبو شعير، اقتصاديات التربية والتعليم رؤية معاصرة، ط١، مصر، القاهرة، ٢٠١١.

٤) د. سميحة ناصر خليف، أسباب الفقر وعلاجه، ط١، دار الثقافة، مصر، القاهرة، ٢٠١٦.

٥) د. سمير التنير، الفقر والفساد في العالم العربي، ط١، دار الساقي للنشر، بيروت، لبنان،٢٠٠٩.

٦) د. طارق فاروق ألحصري، الآثار الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي (البطالة–الفقر–التفاوت في توزيع الدخل)، ط١، المكتبة العصرية للنشر، ٢٠٠٧.

٧) د. عبد الله الدح وحسين حجازي، توزيع الدخل، نمط الإنفاق وظاهره الفقر في لبنان المركز اللبناني للدراسات.

٨) د. عبد الرزاق الفارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، ط ١ بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية (٢٠٠١).

٩) د. عبود السراج، شرح العقوبات، القسم العام، ط١، مطبعة التأليف، القاهرة، مصر، ٢٠٠٣.

١٠) ١د. عزت حجازي الفقر في مصر، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٩٦.

١١) د. غالب الداوودي شرح قانون العقوبات القسم العام، ط١، دار الطباعة الحديثة، البصرة، ١٩٦٨.

١٢) د. محسن ناجي، الاحكام العامة في قانون العقوبات، ط٢، دار النهضة، مصر، القاهرة، ٢٠٠٤.

١٣) د. محمد حسن غامري، ثقافة الفقر، ط٢، المركز العربي للنشر والتوزيع، الاسكندرية، ١٩٨٠.

١٤) د. محمد صبحي نجم، قانون العقوبات، القسم العام، ط١، دار الثقافة، ٢٠٠٨.

١٥) د. محمد ياسر الخواجة، علم الاجتماع الاقتصادي بين النظرية التطبيق، دار الاهالي للطباعة والنشر، دمشق، ١٩٩٨.

١٦) د. مصطفى احمد حامد رضوان، الفقر في ظل العولمة، ط١، الدار الجامعية للكتاب، الإسكندرية ٢٠١٢.

١٧) د. منير العصرة، انحراف الاحداث ومشكلة العوامل، ط١، المكتب المصري الحديث، القاهرة، ١٩٧٣.

١٨) مهدي محسن العلاق، وآخرون الفقر وعلاقته بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية في العراق وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء.

١٩) د. مي حمودي عبد الله الشمري، واقع واسباب البطالة في العراق المعهد الطبي التقني، بغداد، ٢٠٠٣.
٢٠) د. هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الإقليمي والحضري، ط١، دار صفاء للنشر، الأردن، عمان، ٢٠٠٦.
٢١) د. هيثم عادل عبود العبيدي، ظاهر التسول وتأثيرها على المجتمع دراسة ميدانية في مدينة بغداد، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية العراق، ٢٠١٦.

ثانياً: الابحاث:

١) د. حسن لطيف كاظم الزبيدي، الفقر في العراق، مقاربة من منظور التنمية، بحوث اقتصادية عربية، العدد ٣٨، ربيع ٢٠٠٧.
٢) سالم توفيق النجفي، الفقر في البلدان العربية وآليات إنتاجه، بحوث اقتصادية عربية، القاهرة، العدد٣٨، ٢٠٠٧.
٣) طعان، صادق علي طعان، الفقر الاقتصادي والفقر المعرفي مقارنة اقتصادية، بحث مقدم الى جامعة الكوفة، كلية الادارة والاقتصاد، ٢٠٠٥.
٤) قصي عبد الفتاح رؤوف، الآثار الاجتماعية والاقتصادية للفقر في العراق، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد، قسم الإحصاء،٢٠١١.
٥) ليلى كاظم عزيز، دور شبكة الحماية الاجتماعية في التخفيف من الفقر في العراق، الأوراق الخلفية لدراسة إستراتيجية الفقر في العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي العراقي الجهاز المركزي للإحصاء، ٢٠٠٨.

ثالثاً: المجلات والدوريات:

١) بوشامة مصطفى ومحفوظ مراد، ظاهرة الفقر في العالم العربي والإسلامي واسبابها واثارها، مجلة جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، ٢٠٠٧.
٢) أ.د حسين يحيى، أ.د عبد الحي الربيعي، أ.د ماجد بدر، قياس الفقر وتوزيع الدخل في الأردن، دراسة مقطعية (١٩٧٧)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد ٢٤ لسنة ٢٠٠١.
٣) حلا زيدان المعاضيدي، أحمد إبراهيم عبد منصور، الفقر: المفهوم والأسباب العراق أنموذجا"، مجلة تنمية الرافدين المجلد ٣٥، العدد ١١٤، (٢٠١٣).
٤) حمدية شاكر، الفقر متعدد الأبعاد والتنمية البشرية المستدامة في العراق مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، المجلد ٢٠، العدد ٧٦ سنة ٢٠١٤.
٥) صابر بلول، السياسات الاقتصادية الكلية ودورها في الحد من الفقر، مجلة كلية العلوم السياسية، جامعة دمشق المجلد(٢٥).٢٠٠٩.
٦) د عبد الخالق دبي الجبوري، الاقتصاد العراقي واقع التنمية البشرية في ظل التحولات الجديدة، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بابل، العدد ١، السنة الخامسة، نيسان،٢٠١٣.
٧) عبد علي المعموري، خضير عباس النداوي، السياسات الاقتصادية في العراق بعد الاحتلال الأميركي"، مجلة الإدارة والاقتصاد جامعة بابل، العدد (٤) (٢٠١١).

٨) د. عصام الخفاجي، الاقتصاد العراقي بعد الحرب مع إيران، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي، بيروت، نيسان ١٩٩٠.
٩) عمرو هشام وعبد الرحمن نجم (ظاهرة الفقر في العراق الواقع والمعالجات المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية السنة التاسعة.٦١ العدد (٢٨)، ٢٠١١.
١٠) فارس جار الله نايف، الخدمات العامة ودورها في تخفيف الفقر دراسة خاصة في العراق، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، العدد (١١٣)، المجلد ٣٥، سنة ٢٠١٣.
١١) محمد حسين باقر، قياس الفقر في دول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا"، سلسلة دراسات مكافحة الفقر العدد ٣ (١٩٩٦).

رابعاً: الرسائل والأطاريح:

١) اثير عبد الخالق محمد، استراتيجيات مكافحة الفقر الوطني في إطار الاهداف الانمائية للألفية الجديدة، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٩.
٢) احمد اسماعيل مطر، الفقر في مدينة بعقوبة، دراسة تحليلية، رسالة ماجستير غير منشورة كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية، ٢٠١٠.
٣) حميد مجيد عبود الفتلاوي، دور السياسات المالية في معالجة الفقر في العراق، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، ٢٠٠٩.
٤) راجي محيل هليل الخفاجي، قياس وتحليل ظاهرة الفقر وعلاقته بالتفاوت في توزيع الدخل في الاقتصاد العراقي للمدة ١٩٨٧ –٢٠٠٧، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٩.
٥) د. سونيا محي الدين نصري، الفقر في الريف المصري: دراسة لبعض الجوانب الاجتماعية والاقتصادية للفقر في أربع قرى بمحافظتي البحيرة والمنيا رسالة ماجستير مقدمة لكلية الزراعة، جامعة القاهرة، ٢٠٠٠.
٦) محمد مؤنس السيد، ظاهرة الفقر واستراتيجيات التنمية في مصر دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ١٩٩٨.
٧) ندوه هلال جوده، تحليل وقياس اتجاهات الفقر في العراق، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصره،٢٠٠٦، ص ١١١.

خامساً: التشريعات او القوانين:

١) قانون الحماية الاجتماعية العراقي رقم (١١) لسنة ٢٠١٤ المعدل
٢) قانون العقوبات العراقي رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ المعدل.